مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: دراسة إمكانية تعويم سعر صرف الليرة السورية
اسم الكاتب: باسل ابراهيم عبدو، أ.د. أكرم محمود الحوراني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7500
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 41- 1- 2025 : 23- 45

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 41 - 1- 2025 : 23 - 45

دراسة إمكانية تعويم سعر صرف الليرة السورية

باسل ابراهيم عبدو[1]، أكرم محمود الحوراني[2]

1. طالب دكتوراه- جامعة دمشق- كلية الاقتصاد-قسم المصارف والتأمين- الأسواق المالية.
basel.abdo@damascusuniversity.edu.sy
2. أستاذ دكتور- جامعة دمشق- كلية الاقتصاد- قسم المصارف والتأمين.
akram.horani@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

هدف البحث لدراسة اقتراح الاختيار الأمثل لنظام الصرف في سورية، أي هل هناك إمكانية لتعويم سعر صرف الليرة السورية لمواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، والمحافظة على قيمة الليرة السورية؟ خاصة بعد الانهيار التاريخي لليرة والذي وصل إلى حد 15 ألف ل.س/دولار مع بداية العام 2024. وذلك عبر الاستفادة من دراسة التجربة المصرية التي قامت بتطبيق نظام الصرف المرن (تعويم الجنيه أمام العملات الأجنبية)، وذلك ضمن سلسلة زمنية تمتّد منذ العام 2011 وحتى نهاية العام 2023. حيث يعتمد المنهج التحليلي للدراسة على منهجية دراسة الحدث EVENT STUDY، على اعتبار أن قرار التعويم هو حدث يؤثر في سعر الصرف. وقد توصلت الدراسة إلى أن مصر استفادة من تجربة التعويم عبر تحقيق استقرار لسعر صرف الجنيه ومعدل التضخم. ويوصي الباحث في ختام البحث القائمين على السياسة النقدية في سورية إعادة النظر بنظام الصرف المطبّق في سورية بالانتقال التدريجي للشكل المرن المدار وفق برنامج زمني محدد، وغيرها من التوصيات التي يرجو الباحث أن توضع موضع التطبيق من قبل مصرف سورية المركزي وبالتنسيق والتكامل مع السياسة المالية في سورية أيضاً، لتسهم في الحفاظ على قيمة الليرة السورية أمام باقي العملات الأجنبي

تاريخ الايداع: 2024/1/28
تاريخ النشر: 2024/2/28

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

الكلمات المفتاحية: سعر صرف الليرة السورية، نظام الصرف الثابت، التعويم، الجنيه المصري، معدل التضخم.

Studying The Possibility Of Floating The Syrian Pound Exchange Rate

Basel Ibrahim Abdo[1], Akram Mahmoud Al-Hourani [2]

1. PhD student -Damascus University -Department of Banking and Insurance - Financial Markets
basel.abdo@damascusuniversity.edu.sy

2. Professor, Damascus University, Faculty of Economics, Department of Banking and Insurance.
akram.horani@damascusuniversity.edu.sy

Received: 28/1/2024
Accepted: 28/2/2024

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Summary

The aim of the research is to study the proposal of the optimal choice of the exchange system in Syria, that is, is there a possibility to float the exchange rate of the Syrian pound to confront external and internal shocks, and maintain the value of the Syrian pound? Especially after the historical collapse of the Lira, which reached the limit of 15 thousand S.P/ USD by the beginning of the year 2024. This is done by taking advantage of the study of the Egyptian experience, which implemented the flexible exchange system (floating the pound against foreign currencies), within a time series stretching from 2011 to the end of 2023. The analytical approach of the study is based on the methodology of studying the event EVENT STUDY, considering that the decision to float is an event that affects the exchange rate. The study found that Egypt benefited from the flotation experience by stabilizing the exchange rate of the pound and the inflation rate. At the end of the research, the researcher recommends that those in charge of monetary policy in Syria reconsider the exchange system applied in Syria by gradually moving to a flexible form. And other recommendations that the researcher hopes to be put into practice by the Central Bank of Syria and in coordination and integration with the financial policy in Syria as well to contribute to preserving the value of the Syrian pound against other foreign currencies.

Keywords: Syrian Pound Exchange Rate, Fixed Exchange System, Floating, Egyptian Pound, Inflation Rate.

المقدمة:

إن أزمة النظام النقدي لبريتون وودز وانهياره بداية سنة 1973، جعل موضوع اختيار نظام الصرف يمثل القرار الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة الاقتصادية للدول، وخاصة منها النامية وهذا بعد الاندماج المالي الدولي وبدأ تشابك العلاقات الاقتصادية للدول، وذلك مع ارتفاع معدل التبادل التجاري فيما بينها وتعدد العملات المتداولة. حيث أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض بطريقة تجعل من السياسة النقدية التي يتم تطبيقها في دول تؤثر على الانجاز الاقتصادي للدول الأخرى.

ففي بداية القرن العشرين كان الخيار الوحيد المتاح للدول هو نظام الصرف الثابت (قاعدة الذهب)، ولكن بعد انهيار هذا النظام أصبحت للدول حرية في تبني نظام صرف خاص بها، فتعددت خيارات نظم سعر الصرف مع مرور السنوات من الأنظمة الثابتة وصولاً إلى أنظمة الصرف المرنة. وكنتيجة لتعدد خيارات نظم سعر الصرف وحرية الدول في الخيار، تولد صراع بين الاقتصاديين في قضية التحكيم بين أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف المرنة والتي طُرحت منذ القديم في الأدبيات الاقتصادية.

مشكلة البحث:

إن التغيّرات التي عرفها النظام النقدي الدولي سمحت بظهور خلاف حول أمثلية نظام سعر الصرف، خاصة بعد ظهور أو حدوث أزمات الصرف في الدول الآسيويّة ودول أمريكا اللاتينية، بحيث عوّمت هذه الدول عملاتها نتيجة للأزمات التي عرفتها، وتبنّت دول نامية أخرى نظام سعر الصرف الثابت. فكل هذه الخيارات تدفعنا إلى دراسة كل نظام صرف بإيجابياته وسلبياته من المرن إلى الثابت مروراً بنظام الصرف الوسيط. بالإضافة إلى ذلك إن هذه الخيارات كانت تهدف إلى مواجهة الحركية المتزايدة لرؤوس الأموال والآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف. حيث شهدت سورية منذ العام 2011 تحوّلاً تاريخياً، فمُنذُ أن بدأت الأزمة أخذت جميع الأصعدة (الاقتصادية منها وغير الاقتصادية) بالتدهور، وقد كان لسعر صرف الليّرة السورية نصيب كبير من ذلك التدهور، حيث بدأ سعر صرف الليرة السورية بالتراجع والتقلّب الحاد أمام العملات الأجنبية.

وتهدف استراتيجية السياسة النقدية في سورية إلى اختيار نظام سعر صرف يحافظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية، ولأجل تحقيق هذا الهدف اضطر مصرف سورية المركزي للتدخل في سوق الصرف ليحد من الآثار السلبية لمفاعيل الأزمة على الليرة تجاه العملات الأجنبية. انطلاقاً مما سبق نستطيع طرح التساؤلات البحثية التالية:

- ما هي الشروط التي يلزم توافرها من الناحية التشغيلية لنجاح التحوّل من سعر الصرف الثابت إلى سعر تحدده السوق؟
- ما هو نظام سعر الصرف الملائم لإدارة سعر الصرف؟
- هل أصبح من الضروري تعويم سعر صرف الليرة السورية؟

فرضيات البحث:

مما تقدم يمكن وضع الباحث مجموعة من الفرضيات للإجابة على تساؤلات البحث، على الشكل التالي:

1- أحسن نظام للصرف يعطي قدرة تنافسية للاقتصاد يتمثل في نظام الصرف المرن، وفقاً لتداعيات المؤسسة النقدية الدولية وتوجهات مختلف الدول المتقدمة.

2- يَعُد نظام الصرف المرن الأكثر ملائمة للاقتصاد السوري في ظل الظروف المحلية والدولية المعاصرة.

وفي ضوء ما سبق، ومن أجل اختبار الفرضيات إحصائياً، يلزم دراسة الفرضيتين التاليتين:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين (متوسط التغيّرات التراكمية لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي) قبل وبعد تعويم الجنيه بتاريخ 2016/11/3.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تغيّر معدلات التضخم قبل وبعد تعويم الجنيه المصري بتاريخ 2016/11/3.

أهمية البحث:

تظهر الأهمية البالغة لاختيار نظام الصرف الملائم في ضوء التطورات السريعة التي يعرفها النظام النقدي الدولي، والأزمات المتتالية منذ التسعينات، وخاصة الأزمة التي تتعرض لها سورية منذ العام 2011، حيث أن الاختيار السليم لنظام الصرف يدعم العملة الوطنية التي تعتبر مؤشراً على القوة الاقتصادية للدولة بالإضافة إلى أنه يرفع من مستوى التنافسية الخارجية للاقتصاد الوطني. وبعد انتقال سورية من الاقتصاد الموجّه إلى الاقتصاد الحر أصبحت مسألة اختيار نظام صرف ملائم للأداء الاقتصادي السوري ذا أهمية بالغة في رسم وتطبيق السياسة الاقتصادية، وخاصة في ظل التغيرات الوطنية والدولية والتي تضمن تحقيق الاستقرار النقدي.

أهداف البحث:

1- توضيح أهمية الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف في مواجهة الصدمات الاقتصادية والأزمات والتحكم في تغير معدلات متغيرات الاقتصاد الوطني، وتصحيح الاختلالات الهيكلية، والحفاظ على القدرة التنافسية للدولة.

2- دراسة الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف في سورية، وذلك من خلال الاستفادة من دراسة التجربة المصرية التي قامت بتطبيق نظام سعر الصرف المرن (تعويم الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية) مرتان في الأعوام (2003-2016)، وذلك عبر تحليل ودراسة تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصري.

3- تقديم توصيات إرشادية لمصرف سورية المركزي حول النظام الأمثل لسياسة سعر صرف العملة الوطنية، لتساهم في علاج تذبذب متغيرات الاقتصاد الوطني، والأهم من ذلك تذبذب سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.

أسلوب ومنهج البحث:

تمّ استخدام المنهج الوصفي لعرض مفاهيم البحث، والمنهج الإحصائي التحليلي الكمي لتحليل وتفسير نتائج الدراسة العمليّة، من خلال تحليل بيانات متغيّرات البحث وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لقياس مدى نجاح سياسة تعويم سعر صرف الليرة السورية. ويعتمد المنهج التحليلي للدراسة على منهجية الحدث (Event Study)، وهذا المنهج يُناسب دراستنا باعتبار أن قرار تعويم سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية هو حدث يؤثر على سعر الصرف.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة: (حبيب، راقي، 2021): أثر سعر الصرف على الاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة الزمنية 1970-2017 إلى اقتراح نظام سعر صرف يلائم واقع الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد عبر استخدام اختبار ديكي فوبر الموسّع، وعبر استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد قاعدة عامة صالحة لكل زمان ومكان بشأن اختيار نظام الصرف الملائم للدول، فالدول تعمل على اختيار نظام الصرف الذي يلائم أدائها الاقتصادي، وتمثّل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في سورية خلال فترة الأزمة بتحقيق استقرار سعر الصرف ومعدلات تضخم منخفضة، في حين كان الهدف النهائي قبل الأزمة تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

وهدفت دراسة (عبدو، باسل، 2020): "مدى قدرة مصرف سورية المركزي في التأثير في سعر صرف الليرة السورية خلال الأزمة" لبيان الإجراءات التي قام بها مصرف سورية المركزي للتأثير في سعر صرف الليرة السورية في ضوء القرارات الاقتصادية الصادرة خلال الأزمة 2011-2020، ومدى كفاءة تلك الإجراءات التي يعتمدها المركزي السوري للتدخل في سوق الصّرف، وقد استخدم الباحث طريقة دراسة الحدث Event Study لتتبع أثر القرارات داخل مجالات زمنيّة محدّدة بثلاثين يوماً قبل وبعد صدور القرار،

حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم تأثر سعر صرف الليرة السورية بجلسات التّدخل التي كان يقوم بها مصرف سورية المركزي، كما أن القرارات والتعاميم الاقتصادية الصّادرة لم تكن ذات فعالية حقيقيّة في التأثير في سعر صرف الليرة السوريّة.

وهدفت دراسة (عمار، الجعفري، 2013): "إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية). الدراسة إلى إبراز أهمية سياسة الصرف الأجنبي ضمن السياسات الاقتصادية الكلية، وكذلك إبراز ضرورة البحث عن معايير اختيار نظام الصرف الملائم للاقتصاديات المختلفة في ظل تنامي الأزمات المالية والانفتاح الاقتصادي، والتوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية عبر دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990–2010. وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الذي يساعد على عرض المراحل التاريخية التي مر بها النظام النقدي الدولي والأزمات التي شهدتها بعض الدول، والمنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى إجراء مسح وصفي لسياسة الصرف الأجنبي وربط الأسباب بالنتائج ثم تحليل النتائج. توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد نظام صرف يلائم كل البلدان وفي كل الأوقات، وأن عملية الاختيار بين التثبيت والتعويم تصبح أكثر صعوبة إذا كان الاقتصاد يجمع بين الخصائص المرجحة لسياسة التثبيت والخصائص المرجحة لسياسة التعويم، وبالتالي لا بد من دراسة كل اقتصاد على حدا بالتركيز على الخصائص الهيكلية التي يتميّز بها هذا الأخير.

وهدفت الدراسة: (Genye, Tirsit, 2011)

"Currency Devaluation and Economic Growth The case of Ethiopia".

لاختبار أثر تخفيض قيمة العملة على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1980 إلى 2010 في اثيوبيا. باستخدام نموذج انحدار لدراسة العلاقة بين تخفيض قيمة العملة المحلية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP بإضافة عدد من المتغيرات المستقلة ذات التأثير على الناتج المحلي الإجمالي (كالتعليم والاستثمار الخاص وصافي التجارة الخارجية). وتم تقدير نموذجين انحدار، في النموذج الأول لم يتم استخدام قيم مبطأه. وكانت نتيجته يوجد تأثير عكسي لسعر الصرف على نمو الناتج المحلى، وهذا التأثير لم يكن معنوياً، وبالتالي فإن انخفاض قيمة العملة ليس له تأثير على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ثم أظهر النموذج الثاني الذي أستخدم فيه قيم مبطأه ونتيجته أن انخفاض قيمة العملة المحلية كان له أثر سلبي كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام، وكان له أثر إيجابي كبير بعد مرور عام.

الإطار النظري للبحث:

يعتبر تصحيح اختلال أسعار الصرف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية وأحد الشروط الأساسية لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي. حيث أن اختلال سعر صرف عملة ما يؤدي إلى تخفيض الأداء الاقتصادي لتلك الدولة، ويعمق التوزيع السيئ للموارد ويشجع هروب رأس المال، وبالتالي فإن اختلال سعر الصرف الحقيقي يعتبر من أهم منابع الاختلال الاقتصادي، حيث أخذ اهتماماً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية، وأن تصحيحه يتطلب سياسات لإدارة الطلب وكذلك بعض التعديل الهيكلي لسياسة سعر الصرف.

أولاً: مفاهيم عامة (سعر الصرف–تعويم سعر الصرف)

سيتم في معرض البند الأول التعرّض لمفهوم سعر الصرف، وكذلك لمفهوم تعويم سعر الصرف الأكثر شيوعاً وذلك تماشياً مع طبيعة الاقتصاد العالمي المتوجّه دوماً نحو التحرير والأخذ بمنطق السوق.

1- **مفهوم سعر الصرف:** كلمة عملة مشتقة من التعامل ويقصد بها شكل المال الذي يتم التعامل التجاري به في الدولة، فهي وحدة التبادل التجاري وتختلف وتتنوع من دولة لأخرى. وعليه فإن لكل دولة عملتها التي تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات ولا يملك أحد الحق أن يرفضها، ولكن لا تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها، ومن هنا تنشأ

مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها البعض، وفي ظل اختلاف العملات يحمل سعر الصّرف أهمية بالغة في ذلك. (عبدو، 2021، 37)

ويعبر سعر الصّرف عن عملية تحويل عملة البلد المحلي إلى عملة أخرى تحظى بالقبول الدولي في مكان يسمى سوق الصّرف، حيث يمكن تقديم عدة تعاريف له كما يلي:

- عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، استناداً لمقاييس ومؤشرات اقتصادية وظروف العرض والطب في سوق الصّرف الأجنبي، بهدف تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتجارية. (كنعان، 2011، 405)
- قيمة العملة معبر عنها بعملة أخرى، حيث يعتبر ثمن العملة بالنسبة لعملة أخرى، فهو يمثل السعر النسبي لهاتين العملتين، إذ هو بمثابة مقياس مشترك للقيمة ولتبادل الوسائط من الصّرف. (Peijie, 2005, 01)

ويتحدد سعر كل عملة بناء على كل من قوى العرض والطلب في مكان يسمى سوق الصّرف.

2- مفهوم تعويم سعر الصرف: تطورت أنظمة الصرف عبر التاريخ وتعددت، من حيث تبنيها من طرف الدولة، بحيث أن كل دولة تقوم بإتباع نظام صرف المتماشي مع طبيعة اقتصادها، ويعد نظام تعويم سعر الصرف هو السائد والغالب في معظم البلدان حالياً، والذي يمكن تعريفه بأنه: هو ترك سعر صرف عملة ما –أي معادلتها مع عملات أخرى–يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، بحيث يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من الصرف. وتختلف سياسات السلطات النقدية والمالية للدول حيال تعويم عملاتها تبعاً لمستوى تحرر اقتصادها الوطني، وكفاية أداءه، ومرونة جهازها الإنتاجي. وتتبنى الدول هذا النظام في صورتين: (الجيلاني، 2015، 10)

- **التعويم الحر:** يعني ترك سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن بحسب قوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات النقدية على التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير، ويُتّبع هذا الشكل من تعويم العملات في بعض البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري.
- **التعويم المدار:** يعني ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب مع لجوء المصرف المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية ويُتّبع هذا الشكل من التعويم في بعض البلدان الرأسمالية ومجموعة من البلدان النامية التي تربط سعر صرف عملتها بالدولار الأمريكي أو الجنيه الإسترليني أو الفرنك السويسري أو بسلّةٍ من العملات.

ثانياً: دراسة لواقع سعر صرف الليرة السورية:

شهدت سورية منذ العام 2011 تحوّلاً تاريخياً، فمنذ أن بدأت الأزمة في سورية أخذت جميع الأصعدة (الاقتصاديّة منها وغير الاقتصاديّة) بالتّدهور، وقد كان لسعر صرف اللّيرة السّورية نصيب كبير من ذلك التّدهور، حيث بدأ سعر صرف اللّيرة السّورية بالتّراجع أمام العملات الأجنبية، وأخذت اللّيرة مع نهاية كل عام تستنزف من قيمتها أكثر فأكثر[1]. وفي ظل الأزمة تمّ التركيز من قبل مصرف سورية المركزي على استقرار سعر الصرف كهدف أساسي للسياسة النقدية، وذلك للحفاظ على على سعر صرف يوازن بين قوى السوق وبين مستوى الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية[2]. لذلك كان لابدّ لمصرف سورية المركزي حماية قيمة الليرة من التقلبات، والحفاظ على استقرار نسبي لسعر الصرف في ضوء آلية العرض والطلب على القطع الأجنبي بوجود المضاربين في سوق الصرف. وكما هو متوقع اضطر مصرف سورية المركزي إلى العودة إلى التدخل في سوق الصرف ليحد من الآثار السلبية للأزمة على قيمة الليرة وسعرها تجاه العملات الأجنبية. حيث بدأ المركزي بإصدار نشرات دورية متعددة لسعر

1 أنظر الصفحة (10) من هذا البحث، الشكل رقم (1) و (2) واللذان يبيّنان تدهور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

[2] التقرير السنوي لأعمال مصرف سورية المركزي (2016). دمشق. سورية. ص 12.

صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي، في حين تبنّى المركزي السوري نظام سعر صرف يقوم على فك ربط الليرة السورية بالدولار الأمريكي، واستبداله بسلة من العملات هي سلة وحدة حقوق السحب الخاصة SDR والتي تتكوّن من سلة من العملات التالية: (دولار أمريكي 41.43$، يورو 30.93€، جنيه استرليني 10.92£، ين ياباني 8.09 ¥، اليوان الصيني 8.33 ¥).[1]

أسباب تقلّب سعر صرف الليرة السورية:

كانت تداعيات الأزمة السوريّة مُنذُ آذار 2011 السبب الرئيسي في انخفاض قيمة الليّرة السوريّة. وقد أثرت مجموعة من العوامل التي ظهرت كنتيجة حتمية مُنذُ بدء الأزمة على سعر صرف الليّرة السوريّة، التي يمكن تقسيمها إلى:

- ❖ أسباب إدارية تتعلق بتدخل وسياسة السلطة النقديّة متمثلة بمصرف سوريّة المركزي وآليات عمل الحكومة.
- ❖ متغيّرات سلوكية تتعلق بسلوك المضاربين، وزعزعة الثقة في قرارات وتصريحات المصرف المركزي.
- ❖ أسباب اقتصادية تتعلق بتعرض متغيّرات الاقتصاد الوطني للتدهور والتراجع.
- ❖ عوامل خارجية تتعلق بالعقوبات وأزمات الدول المجاورة.

سياسة المصرف المركزي:

لم يظهر المصرف المركزي أي استراتيجية ثابتة ومستقرة تتناسب وظروف الأزمة، بل تخبط بقرارات وتوجيهات وإجراءات عديدة أسهمت في إذكاء أزمة سعر الصّرف، من خلال تنشيط ظاهرتي الاكتناز والمضاربة من خلال السماح لجميع الأفراد بشراء 10 آلاف دولار بالسعر الرسمي في بداية الأزمة[2]، ثم إلغاء هذا القرار لاحقاً ومطالبة من أبدل بالإرجاع تحت طائلة المسائلة القانونية، ويضاف لذلك تم الطلب ممن اشترى العملات الأجنبية من المركزي مُنذُ خمسة أعوام لمراجعته من أجل تقديم إجازات استيراد وتقديم بيانات توضّح كيف تم استخدام هذه المبالغ[3]، والتغيّرات المستمرة لآليات تمويل المستوردات، هذا خلق مناخاً غير مستقر لاستمرار الأعمال التجارية والصناعية والاستثمارية. وساهمت سياسة تثبيت السّعر الرّسمي لسعر صرف الليّرة السوريّة أمام الدولار الصادرة عن المصرف المركزي السوري لفترة طويلة –وهذا السعر كان بعيداً كثيراً عن سعر الصّرف في السوق الموازية–، وعدم العمل وفق قيادة السوق[4] –إنما كان تابعاً لها–[5] في المزيد من التذبذب بسعر صرف الليّرة السوريّة. ولجأ مصرف سورية المركزي

---

[1]. أنظر موقع صندوق النقد الدولي لتصنيف الأوزان الجديدة بعد إدخال اليوان الصيني عام 2015. متاح على الرابط:
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/14/51/Special-Drawing-Right-SDR

2 (من جهة المصرف المركزي) إن الخطأ المرتكب كان قيام مصرف سورية المركزي بطرح مبالغ مالية كبيرة من القطع الأجنبي للبيع المباشر وعلى البطاقة الشخصية (بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 8 لعام 2011)، في وقت لا يوجد فيه مبرر لوجود نقد أجنبي بكمية كبيرة بيد المواطنين العاديين في أوقات الأزمات والحروب، لأن النقد الأجنبي يعتبر حينئذ سلعة تخضع لقانون الطلب والعرض.

3 هذا الأمر قلل من مصداقية المصرف المركزي والقائمين على السياسة النقدية، لا سيما وأن عمليات البيع كانت بمبادرة من المركزي للتدخل في سوق الصرف للتخفيف من حدة هبوط الليرة السورية مقابل الدولار.

4 يظهر هذا جلياً من خلال قيام قطاع رجال أعمال سوريين بإطلاق مبادرة بتاريخ 2019/9/24، لدعم الليرة السورية وخفض سعر صرف العملات الأجنبية من خلال حساب خاص بالغرفة لدى المصرف التجاري، ووفق هذه المبادرة فإنه تستلزم الغرفة بالإعلان اليومي عن سعر العملات الأجنبية في السوق الموازي، مما يعكس حقيقة عمليات العرض والطلب على القطع الأجنبي، والتزامها بتسعير المواد الأساسية المستوردة والممولة بسعر الصرف الرسمي لضمان عدم ارتفاع أسعار السلع في السوق المحلية. ونتأكد أكثر من ذلك (المركزي السوري لا يعمل وفق قيادة السوق) بتصريح حاكم مصرف سورية المركزي بتاريخ 9/28 من نفس العام بقوله: "إن تخفيض الأسعار مسؤولية جماعية تبدأ بقطاع الاعمال من قبل الأفراد والشركات للوصول إلى جميع الأجهزة الرقابية والجهات الحكومية ومصرف سورية المركزي لضبط الأسواق والاسعار".

5 عندما يعلم المضاربون بأنّ المصرف المركزي سيقوم بالتّدخل في سوق الصّرف، تزداد شراستهم، فتزداد الفوارق بين أسعار البيع والشّراء، مما يضطرّ المصرف المركزي إلى رفع سعر الصّرف الرّسمي واللّحاق بأسعار السّوق.

لتخفيض قيمة الليرة تباعاً منذ بدء سنوات الأزمة في العام 2011، واللحاق بسعر السوق السوداء، وأخذ ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة شكل العتبات، هذه السياسة خاصةً رافقت عمليات التدخل التي كان يقوم بها مصرف سورية المركزي، فمع كلّ تدخّل للمركزي يرتفع سعر الصّرف إلى عتبة جديدة أعلى من السّابقة. فآليّات التّدخّل عن طريق شركات الصّرافة حصراً هي التي عزّزت وخلقت المُضاربة، حيث تم الاعتماد على شركات صرافة لبيعها القطع الأجنبي من خلال جلسات التدخل ومن ثم لتقوم بيعه والمضاربة بسعر الليّرة، والتي زادت الضّغط على اللّيرة السّوريّة، حيث إنّ تكرار عمليّة التّدخُّل من قبل السّلطة النّقديّة شكّلت لدى المضاربين ذاكرة، بحيث يسعى هؤلاء لخلق ظروف محدّدة، تدفع المصرف المركزي للتّدخّل، وبالتّالي زيادة فرص الرّبح وهو ما يُسمى بحركة الإعصار[1]. فكلّما زاد التّدخّل ازدادت حدّة المضاربات وتأثيرها، وتظهر السّلطة النّقديّة مظهر العاجز أمام ما يدور في السّوق (تحوّل المصرف المركزي من صانع للسّياسة النّقديّة إلى لاعب في السّوق). فعدم التّدخّل يزيد الضّغط على سعر الصّرف، والتّدخّل يخلق فرصاً ربحيّة للمضاربين. ونستفهم من مصرف سورية المركزي تخبّطه بإصدار قرارات تجريبية يلغيها ويعدّلها خلال أشهر، إذ لا توجد استراتيجية مستدامة، بل قرارات مرحلية قصيرة ومتوسطة الأجل، ارتجالية لا ترقى للمستوى المعهود له كقائد للسياسة النقدية، كان آخرها العديد من التعديلات التي أجريت على القرار المتعلق بمنصة تمويل المستوردات، حيث أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم 970 في تموز العام 2023، الذي يلغي القرار رقم 1070 الصادر في أيلول 2021، ومن ثم القرار 1130 في آب 2023 الذي ليس إلّا صيغة معدّلة عن القرارات السابقة، فيما يتعلق بآلية تمويل المستوردات وتصنيفها ضمن قوائم ذات أولوية، والتأخير الذي يصيب المستوردين الذين يدفعون قيمة البوليصة بالليرة السورية، وعند تحويل سعر البوليصة للقطع الأجنبي يكون سعر الصرف قد تغير نتيجة طول المدة بين تاريخ إيداع الأموال بالليرة وبين احتساب سعر الصرف الجديد، بالتالي يخسرون مبالغ من الليرة السورية تفوق المبالغ التي كانت تكفي لتأمين البوليصة، نتيجة تغير سعر الصرف، ويعتبر قطاع الأعمال من تجار ومستوردين وصناعيين ذلك إرباكاً واسعاً في أعمالهم بسبب ارتفاع التكاليف وتغيّر سعر الصرف ونقص المواد والسلع لعدم السماح باستيراد الكميات الكافية. وعليه يفترض أن نستوضح الأساس الذي تتم من خلاله هذه التعديلات المتكررة على قوانين تحكم الاقتصاد السوري، إن هذه العشوائية والتخبط، تحدث شرخ كبير في الاقتصاد، وفي ثقة المستثمر المستورد وغير المستورد.

المضاربات:

لم تتوقف عمليات المضاربة على الليّرة السوريّة منذ اندلاع الأزمة السوريّة في العام 2011، حيث ازدادت عملية المضاربة على الليّرة السوريّة نتيجة دخول أعداد كبيرة من المتعطلين عن العمل في مجال الاتجار بالدولار، وذلك من خلال تحويل المدخّرات بالليّرة السوريّة إلى الدولار والانتظار حتى يرتفع ومن ثمّ إعادة بيعه وتحقيق دخل سريع[2]، وهكذا إعادة البيع والشراء، ويرجع ازدياد عملية المضاربة إلى الأسباب التالية: (ميدو، 2016، 33)

- عودة قسم من اللاجئين السوريين من البلدان المجاورة تحت الضغط السياسي ونتيجة تبدل الأحوال الأمنية لديهم، مما زاد الطلب على السلع المستوردة بمعظمها، والتي تحتاج باستيرادها للقطع الأجنبي.
- قيام بعض التجار والمنتجين المحليين باستغلال ضعف الرقابة للتحكم بسوق السلع والخدمات من خلال بعض المظاهر الاحتكارية، وقاموا برفع مستوى الأسعار لمضاعفة الأرباح، متذرعين بأسعار الصّرف، الأمر الذي زاد من إضعاف مكانة الليّرة السوريّة.

[1] مشعل، ياسر: دراسة لواقع سعر صرف الليرة السورية، ورقة بحثية غير منشورة، دمشق، ص15

[2] مما يؤدي لارتفاع حجم السيولة المتداولة وحجم الكتلة النقدية المودعة لدى المصارف، مما يعني ازدياد حجم الحيز المكاني للإيداعات، وارتفاع تكاليف نقلها واهترائها، مما يضطر المصرف المركزي لطباعة نقود جديدة.

أي أنه أصبح الاتجار بالدولار كأي سلعة تكاثر عليها المضاربون، وتأثرت بموجة مضاربة أدت إلى رفع سعره كأي منفذ استثماري آخر بعد وصول الاتجار به إلى البيوت أيضاً.

تقلب متغيّرات الاقتصاد الوطني:

تحول الاقتصاد السوري خلال الأزمة إلى ما يعرف باقتصاد الحرب[1]، حيث أصبحت الأولوية هي لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء والأدوية، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية. وفي الوقت الذي كانت فيه سوريّة تتمتع باستقرار اقتصادي وإمكانيات اقتصادية كبيرة قبل الأزمة، كانت قد دخلت ميدان صناعات جديدة لا سيما السيارات، وزيادة عدد المدن الصناعية، وتراجع حجم المديونية إلى الصفر، ممّا تقدم كانت هذه أسباب موجبة لحدوث استقرار في سعر صرف العملة الوطنية وقوة لها[2]. ولكن نتيجة للأزمة، خسر الاقتصاد السوري الكثير من الميزات المذكورة، وقد تحولت سوريّة بعد 9 سنوات من الأزمة من بلد مصدر إلى بلد مستورد، ومن الضروري أن نذكر كيف شكلت المدن الصناعية أهدافاً استراتيجية لعمليات التخريب الإرهابية، فاتجهت الصناعة إلى استراتيجية المشاغل والورشات الصغيرة المنتشرة بشكل ضمني تحت اقتصاد الظل، وتأثّرت الصناعة بتقطع الأوصال بين المحافظات، ما يعني خسارة المواد الأولية التي يؤمنها قطاع الزراعة للعديد من الصناعات.

الإجراءات القسرية أُحادية الجانب:

قرارات المقاطعة، والإجراءات القسرية الاقتصادية والمصرفية أحادية الجانب (الأوروبية والأمريكية والتركية وأغلب الدول العربية) التي فرضت على سوريّة ببداية الأزمة وما تلاها من إجراءات لا تزال تُفرض لتاريخ كتابة هذه السطور، فحظر استيراد النفط والمشتقات النفطية من منشأ سوري، وحظر الاستثمارات الجديدة في سوريّة قد ألحق الضرر الكبير في كثير من القطاعات الحيوية في البلد. وكان من بين هذه الإجراءات الأشد تأثيراً على الليّرة السوريّة إقرار مجلسي الشيوخ والنواب في الكونغرس الأمريكي في منتصف كانون الأول من العام 2019، لمشروع قانون قيصر، الذي يستهدف الأفراد والشركات والدول الذين يقدمون التمويل أو المساعدة للدولة السوريّة، ويستهدف عدداً من الصناعات السوريّة بما في ذلك تلك المتعلقة بالبنية التحتية، والصيانة العسكرية، وإنتاج الطاقة.

أسباب اجتماعية وسياسية مختلفة:

ما حصل في سوق الصّرف السوري هي المراحل التقليدية لأزمة الصّرف المندرجة من الخوف إلى فقدان الثقة والمصداقية إلى المضاربة ليصبح السوق النقدي في اضطراب دائم. ومع تعمق سنوات الأزمة سياسياً وأمنياً، وبالإضافة إلى الأسباب الآنفة الذكر التي أدت لتدهور سعر صرف الليّرة السوريّة أمام العملات الأجنبية، عززت العوامل التالية من تدهور سعر صرف الليّرة السوريّة:

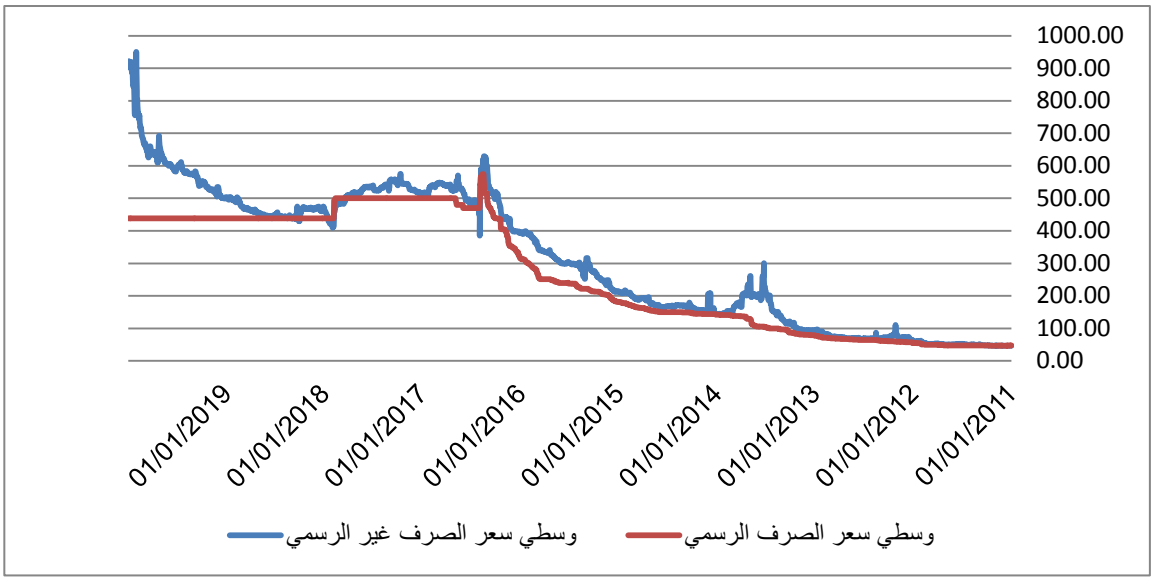
- أسباب اجتماعية تتمثل في اتجاه نسبة لا بأس بها من السوريين للسفر إلى الخارج، وبالتالي أزداد الطلب على الدولار. (عساف وآخرون، 2018، 7)

[1] اقتصاد الحرب: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للتحول إلى نظام إنتاجي وتعبوي، لضمان استمرارية الدولة في حالة الحرب وتعزيز الصمود الداخلي (كرفع نسبة الضرائب، إعادة توزيع الموارد، إعادة النظر بالنشاط الانتاجي للاقتصاد، ...إلخ)، للمزيد انظر: "ملامح اقتصاد الحرب في سوريّة"(2016)، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات"مداد"،45.

[2] حيث استقر سعر صرف الليّرة السوريّة أمام الدولار عند حدود 50 ل.س لكل دولار. للمزيد أنظر إحصائيات مصرف سوريّة المركزي عن سعر صرف الليّرة السوريّة أمام العملات الأجنبية على الرابط: https://www.cb.gov.sy/index.php

- كان للسياسة المالية أيضاً دور في تقلب قيمة الليّرة السوريّة من خلال التردد والضبابية في إصلاح سياسة الدعم، حيث أن رفع أسعار الوقود والطاقة[1] الذي انعكس سلباً على رفع تكاليف الانتاج أولاً، ومن ثم رفع الأسعار الذي يؤثر على المقدرة الشرائية للأفراد لاحقاً.
- زيادة حالة عدم التأكد في الاقتصاد السوري نتيجة عدم وضوح السياسة الحكومية، من خلال تبنيها شعارات فضفاضة مثل عقلنة الدعم، والتي تعني تخفيضه على المواطن والتقشف، وغيرها من المصطلحات التي أثارت موجة من عدم الثقة بالقائمين على الاقتصاد السوري.

ويبيّن الشكل التالي تدهور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية العام 2011 وحتى نهاية العام 2019:[2]

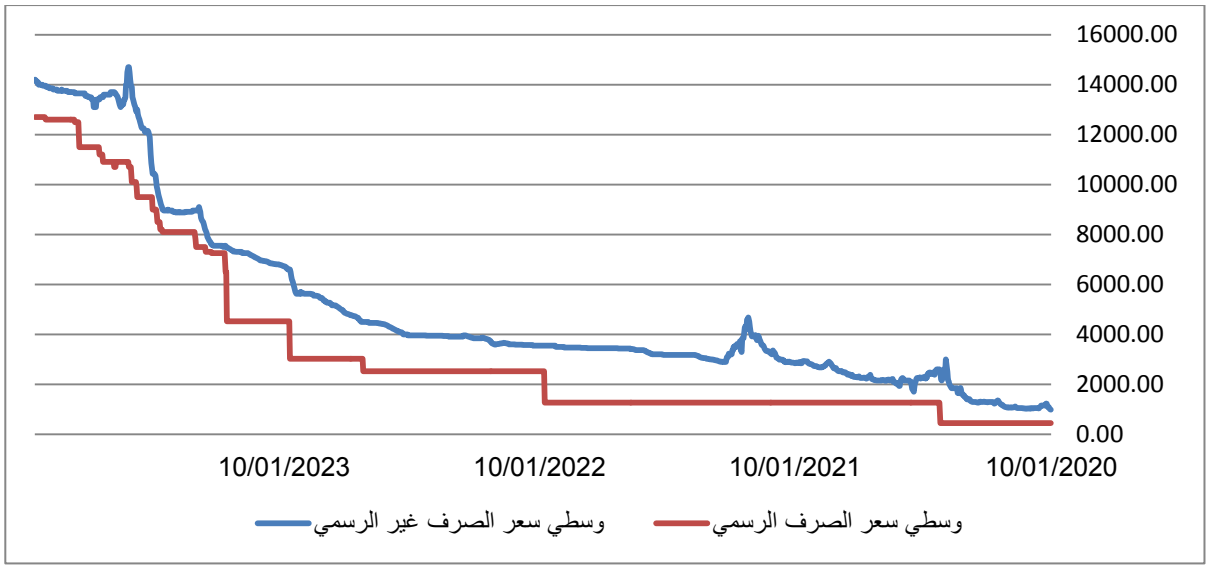


الشكل رقم (1): تطور سعر صرف الليّرة السوريّة مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2011/1/1-2019/12/31)

[1] خلال السنوات الأخيرة ومنذ عام 2011 عدّلت أسعار المشتقات النفطية جميعها، وقد تضاعفت، حيث كانت حصة مادة البنزين من قرارات الحكومة تفوق الـ 22 قرار وحصة مادة المازوت تفوق الـ 11 قرار بينما الغاز بحدود 9 قرارات. ويمكن تفسير سبب تفوق مادة البنزين هو تشريحه من قبل الحكومة في العام 2019 إلى 3 شرائح (مدعوم وغير مدعوم وأوكتان 95)، والمازوت تم تقسيمه إلى شرائح (مدعوم وخارج الدعم والمازوت للفعاليات الاقتصادية) والغاز تم تشريحه إلى (غاز منزلي وغاز بسعر التكلفة). ومن أهمها سعر المازوت الذي يعدّ من أكثرها حساسية بسبب تأثيره في مستوى المعيشة مباشرة (كوقود للتدفئة ووقود للمخابز). حيث تم تسعير المازوت في 15 تموز 2017 من 15 ل.س إلى 23 ل.س للتر الواحد بعد أن كان سعره 20 ل.س، وكان سعره 7ل.س قبل أن يُرفع إلى 25 ل.س في منتصف 2008، ومن ثم تخفيضه مرة أخرى إلى 15 ل.س في عام 2011، ليرفع مرتين متتاليتين في عام 2012 من 15 إلى 20 ل.س ومن ثم إلى 23 ل.س. للمزيد انظر: حساني، عبد الرزاق(2013): السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد29، العدد3، ص270. وفي العام 2013 تم رفع سعر المادة إلى 35 ل.س ثم 60 ل.س، وفي تشرين الأول 2014 إلى 80 ل.س، وفي العام 2015 مرتان (125-135) ل.س للتر الواحد، بينما في حزيران 2016 تم تحديد السعر بـ 180 ل.س، وفي تموز 2021 بمبلغ 500 ل.س، وفي كانون الأول 2022 تم تحديد سعر لتر المازوت المدعوم بمبلغ 700 ل.س وخصّص السعر للتدفئة والمخابز، وتم تسعير اللتر للفعاليات الاقتصادية بمبلغ 11675 ل.س في بداية العام 2024 بدلاً من 10895 ل.س والذي تمّ تحديد سعره سابقاً بمبلغ 5400 ل.س للتر الواحد في شباط 2023، هذه الارتفاعات تؤدي لارتفاع مستمر في أسعار السلع والمنتجات، لتُرفع أسعار المشتقات النفطية عدة مرات، بنسب تجاوز بعضها الـ 100%.والتي ينعكس تأثيرها بالمجمل في قيمة الليّرة السوريّة. للمزيد حول قرارات الأسعار، أنظر رابط وزارة النفط والثروة المعدنية السوريّة: http://mopmr.gov.sy/index.php/ar/services-ar/laws-decisions-ar.

[2] تم تجميع بيانات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار من الشبكة العنكبوتية (موقع مصرف سورية المركزي، سيريا ستوكس، الليرة اليوم) أينما وردت في هذا البحث. للمزيد أنظر الروابط:(http://www.syriastocks.com) - (http://cb.gov.sy) - (https://sp-today.com)

ويبين الشكل التالي تدهور قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية العام 2020 وحتى نهاية العام 2023:[1]



الشكل رقم (2): تطور سعر صرف الليّرة السوريّة مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2020/1/1-2023/12/31).

نلاحظ مما تقدم آنفاً انفصال سعر الصرف الرسمي الصادر بموجب النشرات الدورية عن مصرف سورية المركزي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، عن السعر غير الرسمي في السوق الموازية، أدى ذلك وبشكل واضح للحاق السعر الرسمي بالسعر غير الرسمي ليكون بذلك مصرف سورية لاحقاً للسوق الموازية كما ذكرنا في سابق السطور، ومن أجل ذلك سيقوم الباحث بعرض تحليلي للتجربة النقدية المصرية. حيث تعرضت مصر أيضاً لسنوات أزمة منذ بداية العام 2011، وتبنّت حينها نظام تعويم سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي في العام 2016 مقابل حصولها على قروض متتالية من صندوق النقد الدولي لدعم قيمة العملة. وحصلت سورية بموجب اتفاقيّة خطّ التسهيل الائتماني[2] بين المصرف التجاري السوري وبنك تنمية الصادرات الإيراني بالتواريخ:

16-1-2013 مبلغ وقدره 6.3 مليار دولار أمريكي.

19-5-2015 مبلغ وقدره مليار دولار أمريكي.

خط التسهيل في العام 2017 بمبلغ وقدره مليار دولار أمريكي. (عبدو، 2021، ص98)

هذا التمويل لم يُفلح بالمحافظة على قيمة الليرة السورية من التدهور على المدى الطويل ولاحظنا وصول سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي إلى حاجز 14500 في نهاية العام 2023. وسيستعرض الباحث فيما يلي عبر القياس التحليلي التجربة المصرية بقرار تعويم سعر صرف الجنيه ومدى تدهور قيمة الجنيه أمام الدولار الأمريكي، وهل نجحت سياسة التعويم، وهل هناك إمكانية لتعويم سعر صرف الليرة السورية بناء على تلك التجربة، كون الاقتصادين السوري والمصري متقاربين، نتيجة حدوث الوحدة بين الدولتين سابقاً في شباط 1958.

---

[1] تم إجراء هذا التقسيم في عرض تدهور قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي لفترتين الأولى (2011-2019) والثانية (2020-2023) للأسباب التالية:

أولاً: ليتمكن القارئ من ملاحظة التدهور في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بشكل دقيق، كونه إذا تمّ وضع الشكل في إطار واحد ستصبح السلسلة الطويلة ولن يعكس الشكل ذلك بشكل واضح.

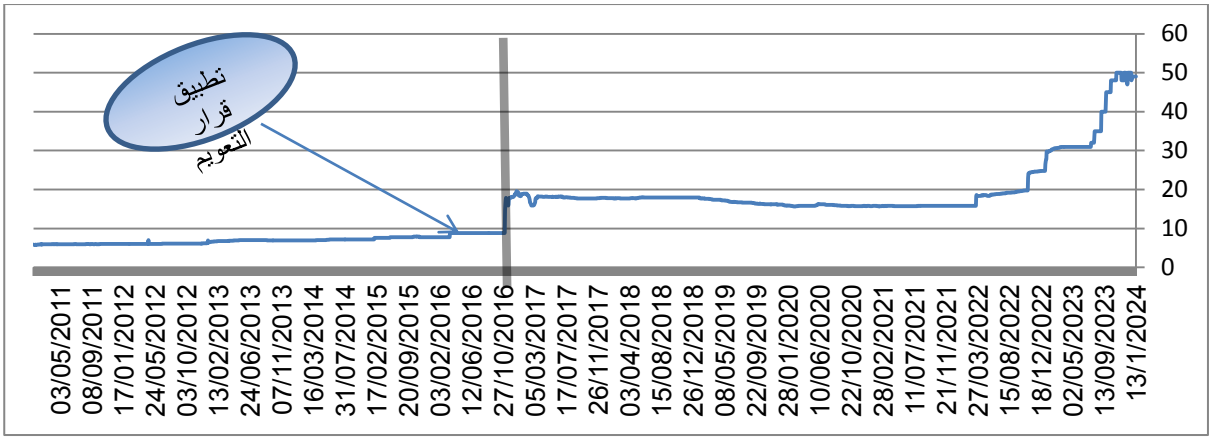
ثانياً: لأول مرة ومنذ بداية العام يتجاوز سعر صرف ل.س/دولار أمريكي حاجز الـ 10.000 ل.س/دولار، ويتعداه بكثير ويصل في نهاية العام 2023 حتى 14900 ل.س/دولار أمريكي.

[2] الخط الائتماني الإيراني السوري: هو أشبه بالقرض التجاري الميسّر لتمويل المستلزمات السورية التي يحتاج إليها الاقتصاد السوري.

الإطار العملي للبحث:

سجل سعر صرف الدولار الأمريكي عند 3.7 جنيهات في مطلع الألفية، ونسب تضخم لا تتجاوز 3%، تراجع الجنيه المصري أمام الدولار لاحقاً ليصل إلى 5.5 جنيهات للدولار مع ظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008. ومع اندلاع الأزمة المصرية في 25 يناير/كانون الثاني من العام 2011 استمر الجنيه في التراجع ليصل إلى 7 جنيهات لكل دولار. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2016 أقرت مصر تعويماً لسعر صرف الجنيه وذلك مع انتعاش السوق الموازية. ليستقر السعر الرسمي عند متوسط 17 جنيهاً لكل دولار. واصل الجنيه المصري الصعود إلى متوسط 15.7 جنيهاً لكل دولار حتى العام 2022. حيث كان مستقراً بين 15.5 و15.7 جنيه/ دولار، قبل أن تندلع الحرب الروسية الأوكرانية والتي فاقمت أزمة العملة المصرية. وفي مارس/ آذار 2022 بدأت تظهر تبعات شح القطع الأجنبي في مصر، الأمر الذي دفع المصرف المركزي المصري لتحريك سعر صرف الجنيه هبوطاً إلى متوسط 18.5 جنيه/ دولار، بدلاً من متوسط 15.7 جنيه/ دولار. واصل الجنيه تراجعه البطيء أمام الدولار حتى أكتوبر/ تشرين الاول 2022 مسجلاً مستوى 19.3 جنيه لكل دولار. وكان تحريك سعر صرف إلى سعر مرن للجنيه أمام الدولار مطلباً رئيسياً لصندوق النقد الدولي، والذي دعا في أكثر من مناسبة لتحقيق هذا البند. وحصلت مصر في أكتوبر/تشرين الأول من العام 2022 على موافقة مبدئية من الصندوق للحصول على قرض بقيمة 3 مليارات دولار، يصرف على شرائح لمدة 46 شهرا قادمة. وفي نهاية أكتوبر/تشرين الأول العام 2022، نفذت مصر تحريكاً جديداً للجنيه، ليبلغ سعر الصرف 24.3 جنيهاً لكل دولار، وهو السعر الذي أنهت به مصر العام الماضي 2022. وفي 16 ديسمبر/كانون أول 2022، وافق مجلس المديرين لصندوق النقد الدولي رسمياً على إقراض مصر 3 مليارات دولار، مما سمح بصرف شريحة فورية بقيمة 347 مليون دولار. وشهد الاقتصاد المصري تحدياتٍ عنيفةً منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية، وتصاعد موجات التضخم العالمية، والتي أدت إلى تطبيق سياسات نقدية انكماشية بالولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، وتبعهم في ذلك عدد كبير من الدول، وقد نتج عن تلك الأزمة تحديات رئيسية واجهت الاقتصاد المصري، وتتعلق بالأمور النقدية، وهي: تراجع قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدل التضخم. حيث أنه في العام 2023 نفّذت مصر تحريكاً إضافياً لسعر الجنيه هبوطاً، ليسجل في منتصف العام 2023 تقريباً 37 جنيهاً حتى 40 جنيهاً مقابل الدولار، واندلع العدوان الإسرائيلي المجرم على قطاع غزة الذي كان له تداعيات على قيمة الجنيه ما دفع سعر الصرف للقفز إلى مستويات وصلت حتى 50–51 جنيهاً لكل دولار. كما قامت الحكومة المصرية بإنفاق مئات المليارات من الجنيهات المصرية على مشاريع العاصمة الإدارية والمدن الجديدة، والتي أدت لالتهام موارد الدولة المصرية، وفاقمت أعباء الديون الخارجية، في وقت يتعرض فيه الاقتصاد المصري لأزمة سعر الصرف، وفقدان الجنيه المصري لقيمته أمام العملات الأجنبية، في ظل ارتفاع تكاليف خدمة الديون الخارجية على خلفية التوسع في الاقتراض لإقامة مشاريع عملاقة، تحت مسمى: "إقامة مشاريع عملاقة كالعاصمة الإدارية، والقطار الكهربائي السريع".

كنتيجة للأسباب السابقة الذكر تدهورت قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية، حيث يبين الشكل التالي تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2011-2024:

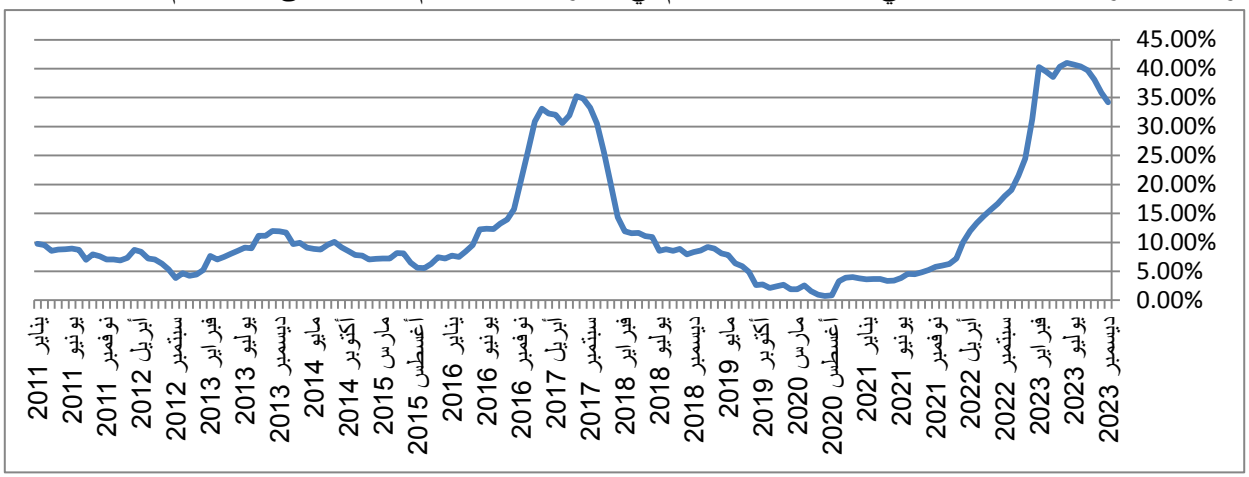


المصدر: البنك المركزي المصري.[1]

الشكل رقم (1): تطوّر سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2011-2023

نلاحظ من الشكل(1) تذبذب سعر صرف قيمة الجنيه المصري ضمن حدود 5 جنيه إلى حدود 50 جنيه مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية الأزمة المصرية في العام 2011 وحتى العام 2024.

بينما سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً لتسجل 38.2% في العام 2023 وقد دفع ذلك البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة الأساسية لليلة واحدة بمقدار 100 نقطة أساس. حيث دفعت موجات التضخم المتصاعدة، وأزمة القطع الأجنبي إلى تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي، والسماح بتحريك قيمة العملة كما ذكرنا آنفاً. حيث ارتفع معدل التضخم السنوي في مصر لأعلى مستوى في 4 سنوات، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ونتيجة ارتفاع تكاليف استيراد الطاقة والغذاء، واستمرار الضغوط الناتجة عن الازمة الروسية الأوكرانية. ويبين الشكل التالي تذبذب معدل التضخم في مصر منذ بداية العام 2011 وحتى نهاية العام 2023.



المصدر: البنك المركزي المصري.[2]

الشكل رقم (2): تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة 2011-2023

[1] الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري. https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics/exchange-rates/historical-data ، تاريخ التنزيل 2024/1/23.

[2] الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري. https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics/exchange-rates/historical-data ، تاريخ التنزيل 2024/1/23.

أسلوب ومنهج الدراسة:

سنستعرض فيما يلي الدراسة القياسية لتعويم الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية. حيث يعتمد المنهج التحليلي للدراسة على منهجية دراسة الحدث (Event Study) وهذا المنهج يناسب دراستنا باعتبار أن قرار تعويم الجنيه المصري بتاريخ 2016/11/3 هو حدث يؤثر على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

وسيتم اختبار فرضيتين بحثيتين، الأولى تتعلق بالجنيه المصري، والثانية تتعلق بمعدل التضخم في مصر.

اختبار الفرضية الأولى بطريقة تساوي متوسط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار قبل وبعد التعويم:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قبل وبعد تعويم الجنيه المصري بتاريخ 2016/11/3.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قبل وبعد تعويم الجنيه المصري بتاريخ 3/11/2016.

من أجل ذلك سيقوم الباحث بمقارنة متوسط سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قبل وبعد تعويم الجنيه المصري بتاريخ 2016/11/3، وسيعتمد الباحث فترة الدراسة التي تبدأ من بداية عام 2011 ولغاية نهاية عام 2022 وتم اختيار هذه الفترة ضرورة تساوي الفترة قبل وبعد قرار التعويم. حيث يتم ذلك كما يلي:

نختبر فيما إذا كان متغير الفرق لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قبل وبعد تعويم الجنيه المصري يتوزع وفق التوزيع الطبيعي أم لا، ويتم ذلك وفق اختباري Kolmogorov–Smirnov and Shapiro–Wilk فنحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (1) اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
dif	.180	72	.000	.915	72	.000
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن بيانات متغير فرق سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قبل وبعد التعويم لا تتبع للتوزيع الطبيعي، وبناءً عليه سنعتمد على اختبار العينات المترابطة Wilcoxon signed-rank test من أجل مقارنة متوسطا سعري الصرف قبل وبعد التعويم، حيث نحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (2) اختبار العينات المترابطة Wilcoxon

Wilcoxon signed-rank test							
	Mean		Ranks				
befor - after	befor	after	Negative	Positive	Ties	Z	Sig. (2-tailed)
	8.1321	17.0350	0	72	0	-17.822	.000

المصدر: إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول أن متوسط سعر صرف الجنيه المصري قبل التعويم هو 8.1، ومتوسط سعر صرف الجنيه المصري بعد التعويم هو 17.04، وقد بلغ عدد الرتب الموجبة 72 رتبة، أي أن سعر صرف الجنيه المصري بعد التعويم أكبر من سعر صرفه قبل التعويم في جميع مشاهدات فترة الدراسة، وتشير قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المقابلة لإحصائية Z الأصغر من مستوى المعنوية 0.05 إلى أننا لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي سعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة المدروسة قبل وبعد التعويم، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعويم على سعر صرف الجنيه المصري بفرض ثبات أثر باقي المتغيرات.

ولقياس مقدار أثر قرار التعويم على سعر الصرف، تم تقدير نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS حيث حصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (3) يبين نتائج نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS

Dependent Variable: EX				
Method: Least Squares				
Sample: 2011M1 2022M12				
Included observations: 144				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	8.038999	0.843693	9.528549	0.0000
DUMY	10.75858	0.956658	11.24600	0.0000
R-squared	0.544032	Mean dependent var		16.40678
Adjusted R-squared	0.539731	S.D. dependent var		6.092337
S.E. of regression	4.133234	Akaike info criterion		5.694342
Sum squared resid	1810.864	Schwarz criterion		5.744011
Log likelihood	-305.4945	Hannan-Quinn criter.		5.714481
F-statistic	126.4726	Durbin-Watson stat		0.036393
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يظهر الجدول رقم (3) أثر التعويم على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي على الأجل الطويل، حيث تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية (t) إلى معنوية المتغير الوهمي (المتمثل بقرار التعويم) عند مستوى معنوية 0.05، حيث أنه يوجد أثر سلبي لعملية التعويم على سعر صرف الجنيه في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 0.05، حيث يؤدي التعويم إلى رفع سعر صرف الجنيه وسطياً بمقدار 10.76 جنيه مصري لكل دولار أمريكي واحد شهرياً، وبالنتيجة يمكننا الحكم بأنه يوجد أثر معنوي للتعويم على سعر صرف الجنيه المصري عند مستوى معنوية إحصائية 0.05 في الأجل الطويل.

* **اختبار الفرضية الأولى بطريقة قياس التغيرات التراكمية لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار قبل وبعد التعويم:**

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التغيرات التراكمية لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قبل وبعد تعويم الجنيه المصري بتاريخ 2016/11/3.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التغيرات التراكمية لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قبل وبعد تعويم الجنيه المصري بتاريخ 3/11/2016.

من أجل ذلك سنقوم بمقارنة متوسط تغيرات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قبل وبعد تعويم الجنيه المصري بتاريخ 2016/11/3، حيث يتم ذلك كما يلي:

نختبر فيما إذا كان متغير الفرق لتغيرات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قبل وبعد تعويم الجنيه المصري يتوزع وفق التوزيع الطبيعي أم لا، ويتم ذلك وفق اختباري Kolmogorov-Smirnov and Shapiro-Wilk فنحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
dif	.442	72	.000	.116	72	.000
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن بيانات متغير فرق تغيرات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قبل وبعد التعويم لا تتبع للتوزيع الطبيعي، وبناءً عليه سنعتمد على اختبار العينات المترابطة Wilcoxon signed–rank test من أجل مقارنة متوسط تغيرات سعري الصرف قبل وبعد التعويم، حيث نحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (5) اختبار العينات المترابطة Wilcoxon

Wilcoxon signed-rank test							
	Mean		Ranks				
befor - after	befor	after	Negative	Positive	Ties	Z	Sig. (2-tailed)
	0.00053	0.002001	8	63	1	-9.196	.000

المصدر: إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول أن متوسط تغيرات سعر صرف الجنيه المصري بعد التعويم 0.002 وهو أعلى من متوسط تغيرات سعر صرف الجنيه المصري قبل التعويم هو 0.0005، وقد بلغ عدد الرتب الموجبة 63 رتبة، أي أن تغيرات سعر صرف الجنيه المصري بعد التعويم أعلى من تغيراته قبل التعويم في 63 مشاهدة، وتوجد 8 مشاهدات يكون فيها العكس "تغيرات سعر صرف الجنيه المصري بعد التعويم أقل من تغيراته قبل التعويم" وتوجد مشاهدة واحدة فقط يكون فيها تغيرات سعر الصرف قبل وبعد التعويم هي نفسها، وتشير قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المقابلة لإحصائية Z الأصغر من مستوى المعنوية 0.05 إلى أننا لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التغيرات التراكمية لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار خلال الفترة المدروسة قبل وبعد التعويم، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعويم على سعر صرف الجنيه المصري بفرض ثبات أثر باقي المتغيرات.

اختبار الفرضية الثانية:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط معدلات التضخم قبل وبعد تعويم الجنيه المصري بتاريخ 2016/11/3.

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط معدلات التضخم قبل وبعد تعويم الجنيه المصري بتاريخ 3/11/2016.

سنقوم بمقارنة متوسط معدلات التضخم قبل وبعد تعويم الجنيه المصري بتاريخ 2016/11/3، كما يلي:

نختبر فيما إذا كان متغير الفرق لمعدلات التضخم قبل وبعد تعويم الجنيه المصري يتوزع وفق التوزيع الطبيعي أم لا، باستخدام اختباري Kolmogorov-Smirnov and Shapiro-Wilk فنحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (6) اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
dif	.128	72	.200	.950	72	.276
a. Lilliefors Significance Correction						

المصدر: إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن بيانات متغير فرق معدلات التضخم قبل وبعد التعويم تتبع للتوزيع الطبيعي، وبناءً عليه سنعتمد على اختبار العينات المترابطة Paired Samples T-test من أجل مقارنة متوسط معدلات التضخم قبل وبعد التعويم، حيث نحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (7) اختبار العينات المترابطة Paired Samples

Paired Samples T-test					
Mean (befor)	Mean (after)	Mean (Befor-After)	t	df	Sig. (2-tailed)
0.009252	0.018219	0.008968	-2.355	72	0.027

المصدر: إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS)

نلاحظ من الجدول أن معدل التضخم الشهري الوسطي قبل التعويم هو 0.9%، ومعدل التضخم الشهري الوسطي بعد التعويم هو 1.8%، أي أن متوسط معدلات التضخم بعد التعويم أكبر من متوسط معدلات التضخم قبل التعويم خلال فترة الدراسة، وتشير قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المقابلة لإحصائية t الأصغر من مستوى المعنوية 0.05 إلى أننا لا نستطيع أن نقبل فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة قبل وبعد التعويم، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعويم على معدلات التضخم الشهرية بفرض ثبات أثر باقي المتغيرات.

ولقياس مقدار أثر قرار التعويم على معدل التضخم، تم تقدير نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS حيث حصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (8) يبين نتائج نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Sample: 2011M1 2022M12				
Included observations: 144				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	0.009252	0.002737	3.379947	0.0010
DUMY	0.012370	0.001533	8.070388	0.0000
R-squared	0.009431	Mean dependent var		0.011677
Adjusted R-squared	0.000086	S.D. dependent var		0.013410
S.E. of regression	0.013410	Akaike info criterion		-5.767347
Sum squared resid	0.019061	Schwarz criterion		-5.717678
Log likelihood	313.4367	Hannan-Quinn criter.		-5.747208
F-statistic	1.009208	Durbin-Watson stat		0.964347
Prob(F-statistic)	0.317380			

المصدر: إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)

يظهر الجدول رقم (6) أثر التعويم على معدل التضخم على الأجل الطويل، حيث تشير القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية (t) إلى معنوية المتغير الوهمي (المتمثل بقرار التعويم) عند مستوى معنوية 0.05، حيث أنه يوجد أثر سلبي لعملية التعويم على معدل التضخم عند مستوى معنوية 0.05، حيث يؤدي التعويم إلى زيادة التضخم وسطياً بمعدل 1.24% شهرياً، وبالنتيجة يمكننا الحكم بأنه يوجد أثر معنوي للتعويم على معدل التضخم عند مستوى معنوية إحصائية 0.05 في الأجل الطويل.

انطلاقاً مما سبق، حيث أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج المدروس أن للتعويم أثر على سعر صرف الجنيه وعلى التضخم، وعليه فإننا نقبل الفرضية المتعلقة بسعر الصرف، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التغيرات التراكمية لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي قبل وبعد تعويم الجنيه، والفرضية الثانية بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط معدلات التضخم قبل وبعد تعويم الجنيه، إلّا أن هذا الأثر كان له أثر قصير الأجل، وعلى المدى الطويل استقر سعر صرف الجنيه مقابل الدولار حتى العام 2022، مع بداية الأحداث سابقة الذكر أعلاه. ومن الأفضل في حال رغبة الدولة أن تنتقل للتعويم، فإنه من الأحسن للدولة أن تنتهج خطوات تدريجية قصد الوصول إلى تعويم عملتها، كأن تقوم في البداية بتبني نظام الربط إلى عملة معينة (على حسب درجة المبادلات التجارية) ثم الانتقال إلى سلة من العملات، ثم بعد ذلك القيام بتوسيع مجال تقلب سعر العملة بشكل تدريجي، أما إذا كان الانتقال سريعاً للدولة فينبغي عليها تحمل عواقب وخيمة جراء ذلك. كما يعتبر تطور المؤسسات والأسواق من بين المحددات الأساسية لنجاح عملية الانتقال، كما يشترط أن يكون هذا الانتقال التدريجي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية للبلد محل الدراسة، والقيام بترشيد مجال تقلب العملة تفادياً للتعديلات المتوالية التي تؤثر على المصداقية والثقة في السياسة النقدية والعملة. ومن جهة أخرى فإن على البلد الذي يمتلك اقتصاداً كلياً مستقراً وسياسة نقدية قوية يمكن له أن يتبنى نظام التعويم من دون الحاجة إلى الانتقال التدريجي. ويمكن لمنهج التحول السريع أن يكون دلالة ذات مصداقية كبيرة على الالتزام بمرونة سعر الصرف مقارنة بالتحول التدريجي، فمنهج التحول السريع يسمح للبلد بالحد من عمليات التدخل في سوق القطع الأجنبي، ومن ثم الحفاظ على احتياطاته من القطع الأجنبي. وكذلك بالنسبة للبلدان ذات الحسابات الرأسمالية المفتوحة حيث يزداد احتمال تعذر انتهاجها استراتيجية التحول التدريجي في ظل التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة. غير أنه من الأفضل اتباع منهج التحول التدريجي إذا كان البلد المعني يفتقر إلى الإطار المؤسسي اللازم، بما في ذلك السوق العميقة للقطع الأجنبي والقدرة على رصد وإدارة مخاطر سعر الصرف، فهناك احتمالات كبيرة لتعرض مثل هذا البلد لتقلبات مفرطة في سعر الصرف، إذا ما اتبع منهجاً سريعاً في التحول.

كما أن ربط العملة بسلة عملات يتميز بقدرته على تقليل فرص انتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي، كما يخفف من احتمالات تعرض سعر الصرف للتحركات غير السوية المحتملة في سعر العملة. عموماً، يؤدي الإعداد المبكر نحو سعر الصرف المعوّم إلى زيادة احتمالات نجاح هذا التحوّل، وذلك من خلال إرساء دعائم التحول في الوقت الذي لا يزال فيه نظام الربط قائماً، بحيث يكون للدولة مركزاً مالياً سليماً، وبما يضمن استقلالية المصرف المركزي، وتحسين قدرته على التنبؤ بالتضخم، وزيادة شفافية السياسة النقدية، وإنشاء نظام للمعلومات حول مخاطر القطع الأجنبي، وزيادة المعلومات حول تطورات ميزان المدفوعات ومجمل متغيرات الاقتصاد الوطني. وما أن ينتهي البلد من إرساء الدعائم، حتى ينتقل إلى المرحلة الثانية، فيوفر بعض المرونة في سعر الصرف لحفز النشاط في سوق القطع الأجنبي، ويمكن تناول المسائل المتعلقة بسياسات التدخل فيما بعد خلال المرحلة الانتقالية.

وعلى الرغم من احتمال عدم قدرة صانعي السياسات الاقتصادية على التحكم بوتيرة التحول، فلا يزال عليهم اتخاذ القرارات بشأن التسلسل الزمني، وينبغي أن يكون تحقيق استقرار سعر الصرف في أولوية هذه القرارات، ويمكن القيام بذلك في العادة من خلال القضاء على نقص القطع الأجنبي في السوق، ومواصلة أعمال الرقابة النقدية.

مما تقدم أعلاه، يتساءل القارئ: التعويم أم عدم التعويم؟

فإنه ليس ثمة شك أنه من الأفضل التخطيط لعملية التحول إلى النظم المرنة في مناخ اقتصادي يسوده الهدوء، ولكن عمليات التحول مسبقة التخطيط ليست بالضرورة مضمونة الاستمرار، فقد تسهم ظروف الاقتصاد الكلي أو قلة المؤسسات وربما كلاهما في

التحول العكسي بين نظم الصرف المتطرفة، أو بين الأنظمة الوسيطة بينهما. وتتمثل بعض العوائق التي تواجه التعويم في العديد من البلدان النامية في محدودية عدد المشاركين في سوق القطع الأجنبي، والقيود على الصرف الناجمة عن التدخلات المستمرة من السلطتين المالية والنقدية والتشريعات والضوابط الأمنية على الصرف، وضعف البنية التحتية التكنولوجية، وأسواق المال غير مكتملة النمو، فليس هناك نظام واحد يناسب جميع البلدان في كل الظروف، وعلى البلدان تقدير التكاليف والمزايا المترتبة على التعويم في ضوء استعداداتها الاقتصادية والمؤسسية.

النتائج:

انطلاقاً من الدراسة النظرية لأسباب تقلّب سعر صرف الليرة السورية، والنتائج التي أفرزتها الدراسة الإحصائية لقياس وتحليل أثر قرار مصر بإتباع نظام الصرف المرن المدار، وانعكاس ذلك على (سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، والتضخم). نبيّن ما يلي:

1- حصلت مصر على قرض من صندوق النقد الدولي على شكل شرائح، وفي فترات زمنية متلاحقة لدعم استقرار الجنيه، فيما حصلت سورية على قروض سلعية متعددة وفق اتفاقيات خط التسهيل الائتماني الموقعة مع دول صديقة، تستخدم جزئياً للدفاع عن قيمة الليرة، حيث استطاعت مصر وفق لإجراءات السياسة النقدية من تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها على المدى الطويل، حيث ومنذ انطلاق شرارة الأزمة في العام 2011 انخفض سعر صرف الجنيه وسطياً من 7 جنيه/ دولار في العام 2015 إلى 30 أو 32 جنيه /دولار في العام 2023، بينما انخفضت قيمة الليرة ومنذ نفس الفترة من 50 إلى 15000 ل.س/ دولار عند ساعة كتابة السطور.

2- تعاني الليرة السورية من تذبذبات حادة أمام العملات الأجنبية منذ العام 2011 ولليوم، خاصة فيما بعد 2020 والتي كان لها الوقع الأكبر في تاريخ انهيار الليرة السورية، عبر اتباع سورية لنظام الصرف الثابت، وغيرها من الإجراءات المذكورة أعلاه في الجانب النظري والتي ساعدت على إفراغ القطع الأجنبي من خزائن المركزي، وشتت قيمة الليرة عبر إصدار النشرات المتلاحقة المتعددة لسعر صرف الليرة مقابل الدولار نتيجة تعدد أسعار الصرف، ولحاق سعر الصرف الرسمي بالسعر في السوق الموازي، حيث كان الأمر أشبه بنظام العتبات، وكل فترة تنخفض قيمة الليرة السورية لعتبة جديدة.

3- طبقت مصر نظام التعويم لسعر صرف عملتها، وفق شروط صندوق النقد الدولي، والذي له انعكاسات إن لم يكن على المدى القصير فإنه سيؤثر على المديين المتوسط أو البعيد، وحسب نتائج الدراسة الإحصائية تبين وجود أثر معنوي لقرار التعويم على سعر صرف علمتها وعلى معدل التضخم، حيث انخفض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بمقدر 10 جنيه بعد قرار التعويم، حيث يعتبر هذا الانخفاض ضمن المنطق الاقتصادي كونه على المدى القصير، ليستقر بعدها لفترة زمنية عند حدود 17 جنيه لكل دولار حتى بداية الحرب الروسية الاوكرانية وتلاها أزمة دولة الجوار لها في فلسطين المحتلة، حيث العدوان الاسرائيلي المجرم على أهلنا في غزة، والتوسع المفرط في الإنفاق الحكومي المصري على مشاريع العاصمة الجديدة وغيرها.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي للمساعدة في تحقيق الاستقرار لليرة السورية:

1- إعادة النظر بنظام الصرف المتبع في سورية، والانتقال وفق برنامج زمني محدد إلى نظام الصرف المرن بهدف تعويم سعر صرف الليرة السورية، بحيث يعكس سعر صرف الليرة المعطيات الاقتصادية كافة بشكل سليم ومتوافق مع مجريات السوق.

2- العمل على إطلاق مؤشر الليرة السورية[1]. ليكون هذا المؤشر وحدة قياس جديدة لليرة السورية، في إطار سعي المصرف المركزي لإيجاد سعر صرف حقيقي للعملة بدلاً من الاعتماد على الدولار، وذلك للسعي لاستقرار متغيرات الاقتصاد الوطني، بما ينعكس إيجاباً في تحسّن قيمة الليرة السورية.

3- يتوجب على السياستين المالية والنقدية في سورية أن ينتهجا سياستين متكاملتين بحيث يُصار إلى إعادة الاستقرار في سوق الصرف، من خلال أن تقوم السياسة النقدية بدورها في تحقيق استقرار سعر صرف الليرة السورية ومعدل التضخم وباقي متغيرات الاقتصاد الوطني، وعلى الحكومة أن تُدير عجلة النشاط الاقتصادي وتخفف من القيود الإجرائية القانونية عن المستثمرين، وذلك بشكل يتواءم مع نظام الصرف الجديد المقترح أعلاه بحيث يزيد من واردات القطع الأجنبي إلى أقصى حد.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

[1] هذا المؤشر يعني أن المصرف المركزي سيضع سلة من العملات الدولية إلى جانب الذهب، ليكون هذا المؤشر وحدة قياس جديدة لليرة السورية.

المراجع:

المراجع العربية:

1- الجزائرلي. ليلى (2021): "تحليل أثر تقلبات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة 2011-2017". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 37(1). تم الاستشهاد من:

2- http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/ecoj/article/view/275

3- الجيلاني، عبد الرحمن علي. (2015). أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم. مجلة التنظيم والعمل. المجلد 4، العدد 3. ص 10.

4- تقرير عن "ملامح اقتصاد الحرب في سورية" (2016)، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات "مداد".

5- حساني. عبد الرزاق (2013). "السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد29، العدد 3.

6- حساني. عبد الرزاق (2015). "تطور سعر صرف الليرة السورية وعلاقته بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأزمة الراهنة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الموافقة رقم 1380/و.

7- حبيب، راقي (2021): "أثر سعر الصرف على الاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة الزمنية 1990-2017"، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 245.

8- سيروب. رشا (2021): "أثر سعر الصرف في التضخم في سورية خلال السنوات 2011-2016 باستخدام نموذج VAR". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ، 35(1). تم الاستشهاد من:

9- http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/ecoj/article/view/442

10- عبدو، باسل (2021): "مدى قدرة مصرف سورية المركزي في التأثير في سعر صرف الليرة السورية خلال فترة الأزمة"، رسالة ماجستير، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 165.

11- عمار، الجعفري (2013): "إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 195.

12- عبد اللطيف، محمود عزت (2017): "دراسة اقتصادية لأثر تعويم قيمة الجنيه المصري على سعر الصرف في الاقتصاد المصري"، مركز البحوث الزراعية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 8 (11)، 809-813.

13- عساف، سارة، كلش، سامية (2018) "سياسة سعر الصرف في السورية"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي لطلاب الدراسات العليا، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

14- فضلية. عابد (2014) "التغير في أسعار الصرف وأثره على التضخم ومستوى المعيشة"، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.

15- كنعان، على (2011). النقود والصيرفة والسياسة النقدية. دمشق. سورية. 605.

16- مشعل، ياسر (د.ت): " دراسة لواقع سعر صرف الليرة السورية"، ورقة بحثية غير منشورة، دمشق.

17- ميدو، معتز بالله. (2016): أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية". كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. 160

المراجع الأجنبية:

1- Genye, Tirsit, (2011): "Currency Devaluation and Economic Growth The case of Ethiopia, Stockholm University, September, 30.

2- Osman, Omar, 2015: "The recent evolution of the Egyptian Jeneh's exchange rate triggers and impacts", Econ 4432W.

3- Peijie, Wang (2005): "The Economics of Foreign Exchange and Global Finance", Printed in 491 Germany, Germany, Vol2, No5, pp360-378.

4- Al-Jazaerli. Laila (2021): " Analysis the Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Consumer Price Index in Syria During the period 2011 - 2017". Damascus University Journal of Economic and Political Sciences, 37(1). Cited from: http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/ecoj/article/view/275

5- Sirob. Rasha (2021): " The effect of the exchange rate on inflation in Syria during the period 2011-2016 Using VAR model. Damascus University Journal of Economic and Political Sciences, 35(1). Cited from: http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/ecoj/article/view/442